نص ردن

▪ علاء حسن

"والي" مفرد ومختوم

أحد "ولاة" حكومة محلية أعلن أن الديمقراطية تحققت في العراق بفضل نضال أتباعه وأنصاره فمنحوا الآخرين حق التمتع بحرية التعبير،و توجيه النقد الهدام غير الموضوعي، يقصد الاتهامات للقيادة الحكيمة بادعاءات ومزاعم تورطها بقضايا فساد مالي وإداري، والاستحواذ على المناصب وتوزيعها بين أبناء العمومة والمقربين من الدرجة الثالثة والرابعة على وفق قاعدة الأقرباء أولى بالمناصب والوظائف، والتخلي عن تلبية مطالب المواطنين أي "الرعية" بتحسين الخدمات، وإنقاذهم من الفقر والمصائب المتوارثة من سياسة وممارسات النظام السابق.

الواقع العراقي بنظر "الوالي" يحتاج إلى التفاف جماهيري وهتاف بصوت واحد موحد لمباركة الجهود الحثيثة لتجاوز عقبات تعطيل البناء، ولذلك حرص على وضع صوره بإعلانات انتشرت في الشوارع والتقاطعات، تعلن المباشرة بتنفيذ مشاريع تحسين الخدمات وإعادة البنية التحتية المدمرة، وتقديم المكارم، واستجاب لدعوات الفضائيات الحزبية ليجعلها منبرا لإطلاق "الشتائم" ضد من يحاول النيل من التجربة الديمقراطية العراقية، لأنها جعلته "واليا" يتطلع لتجديدها في الانتخابات المحلية المقبلة، بفوز ساحق على منافسيه الآخرين.

الوالي استخدم حرية التعبير بمفرده، انطلاقا من أفكاره المستمدة من الحملة الإيمانية ووصايا الرئيس السابق بالابتعاد عن الأفعى ومواجهتها من الخلف وليس من الأمام فوجه اتهاماته لمنتقدي الأداء الحكومي بأنهم يشربون "المنكر" فاستحقوا أقسى العقوبات، أما المعترضون على سياسية إدارة الدولة، ورفضهم الاستبداد والديكتاتورية، والمطالبة بتحقيق إصلاحات والتمسك بالدستور لتسوية الخلافات القائمة وإنقاذ البلاد من السقوط في منزلق خطر فهؤلاء بنظر "الوالي" يمثلون خطرا مباشرا، يهدد مستقبل النظام، ويصطفون مع ما يسمى بدولة العراق الإسلامية في إعادة البلاد إلى العصور المظلمة.

يبدو الوالي حريصا جدا على "تغيير" المنكر بلسانه والقضاء على أماكن انطلاقه من "المايخانات" لان المنكر بحسب رأيه يعني "العرك العراقي" المعروف بالمفرد المختوم والمصنوع من تمر الزهدي في مدينة هبهب بمحافظة ديالى، والمنكر الآخر المتمثل بالفساد الإداري في ولايته، وتدني مستوى الخدمات غير وارد ضمن اهتماماته، والحديث عن هوية النظام السياسي، وتحقيق الشراكة وغيرها من هذه الأمور الحساسة والمهمة من اختصاص كبار "الولاة" الحريصين على تحقيق الرفاهية للشعب العراقي، قبل انتهاء الدورة الحالية من عمر الحكومة، لكي تضمن أصوات الناخبين، برفع شعار "الدفاع عن المظلومين" وتحقيق النصر الناجز بإغلاق جميع "المايخانات" لكونها أصبحت مصدر قلق لصناع القرار الرسمي، وستعطل جهودهم بجعل المنطقة خالية من "المفرد المختوم" وأسلحة التدمير الشامل.

يستطيع "الوالي" القضاء على مصادر تصنيع "المفرد المختوم" بوصفه احد أسلحة التدمير الشامل بحصر تداول التمر الزهدي بيد الدولة، ومنع أهالي مدينة "هبهب" التي شهدت مقتل أبو مصعب الزرقاوي من صنع "المنكر" والتوجه لإنتاج الخل والدبس، قبل أن تخضع المدينة لمراقبة الأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع منظمات دولية، في إطار حملة شاملة للحفاظ على الديمقراطية من مخاطر المفرد المختوم.

لجنة المرأة النيابية: لدينا قوانين لكن نفتقر إلى السلطة التنفيذية

ناشطات يحمّلن السياسيين مسؤولية تردّي أوضاع النساء في البلاد

أكدت جلسة حوارية عن واقع المرأة في العراق، ضرورة الإسراع بإجراء التعديلات القانونية والعمل بالتوصيات التي رفعت من قبل المهتمين بشؤون المرأة إلى مراكز صنع القرار في أوقات سابقة، فيما لفتت إلى أن بعض الجهات التنفيذية غير جادة في تطبيق التوصيات. الجلسة التي عقدت أمس في فندق شيراتون وسط بغداد، بدعوة من المعهد الجمهوري العراقي، وحضرتها رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية وبعض البرلمانيات وعضوات مجالس المحافظات، إلى جانب عدد من الناشطات النسويات، شددت على أن ضرورة البدء بالتطبيق الفعلي لم يتم إقراره سواء من قبل المهتمين بشؤون المرأة أو الدستور ومجلس النواب.

□ بغداد / أحمد حسين

وقالت رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية انتصار الجبوري في تصريح لـ"المدى"، على هامش الجلسة: إن العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل أقيمت لبحث واقع المرأة، "لكن كل هذه المناقشات والحوارات كانت مجرد حبر على ورق". وعزت ذلك إلى أن "الإرادات والتوافقات السياسية، حتى وإن اهتمت بهذا الأمر في اجتماعاتها وعبر وسائل الإعلام إلا أنها بعيدة كل البعد عن واقع المرأة والطفل والأسرة وحقوقها"، مضيفة "الاختلافات الآن جميعها سياسية وإيديولوجية، أنها أحزاب وكتل سياسية ولا علاقة لهم بحقوق المرأة". وأكدت الجبوري أن "هناك الكثير من المواد القانونية تحتاج إلى تعديل وتشريع جديد، والأهم من ذلك هو وجود سلطة تنفيذية جادة لتطبيق ما هو موجود من القوانين"، مشيرة إلى أن هناك "قوانين لا بأس بها تخص حقوق المرأة لكنها معطلة ومركونة على الرفوف". وأوردت الجبوري مثالا على ما تشير إليه قائلة: إن "المادة الدستورية التي منحت المرأة العراقية حق منح الجنسية العراقية لأطفالها المتولدين من رجل أجنبي، لم تطبق لغاية الآن إذ أصدرت وزارة الداخلية تعليمات قيدت من هذا الحق". وأضافت "كما تمكنا من رفع التحفظ الذي كانت تبديه بعض الكتل السياسية على المادة التاسعة من اتفاقية سيداو، لكن من الذي يطبق ذلك، يجب على وزارة الداخلية تطبيق هذه القوانين والتشريعات".

رئيسة لجنة المرأة وصفت ذلك بأنه "عيب من عيوب الدولة، نحن نريد دولة مؤسسات لكن للأسف أنا لا أجد مؤسسات قوية وفاعلة لتنفيذ القانون، لذا يجب أن يكون هناك حملة جذرية لتغيير هذا الواقع سواء بالتشريع أو التنفيذ". وكان العراق قد صادق على الاتفاقية الخاصة بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام ١٩٨٦، إلا أنه تحفظ على أربع مواد منها لمخالفتها التشريعات الإسلامية وكذلك العادات والتقاليد في المجتمع العراقي، وتتضمن المادة التاسعة من الاتفاقية إعطاء المرأة حقوقا مساوية للرجل في منح الجنسية لأبنائها.

وبشأن طبيعة الحلول المطروحة في هذه الجلسة وفاعليتها في تحسين واقع المرأة، قالت الجبوري: "إقليم كردستان نجح بتعديل وتشريع القوانين التي نطالب بها في جلساتنا ومؤتمراتنا، وأجد أن المرأة في الإقليم نالت جزءا كبيرا من حقوقها".

وبينت "فقد شرع قانون منع تعدد الزوجات، إلا في حالات خاصة جدا وبموافقة الزوجة الأولى والمحكمة أيضا"، لافتة إلى "فرض عقوبات على من يتزوج خارج المحكمة وهي الغرامة المالية والحبس لمدة ثلاث سنوات دون وقف تنفيذ للعقوبة، كما تم منع ضرب المرأة وأشياء أخرى كثيرة". واختتمت رئيسة لجنة المرأة حديثها بالقول: "التعديلات كانت جريئة لصالح المرأة في إقليم كردستان، نتمنى أن نحذو حذوهم وأن توجد إرادة سياسية جادة بالتغيير وتعديل القوانين". بدورها نوهت عضو مجلس النواب الدكتورة أزهار الشيخلي، بأنها "كامرأة أكون مستمعة للحديث الذي يدور في هذه الجلسات ولا أشعر بالكثير من الأمل والتفاؤل". وأوضحت لـ"المدى" أنها ترى الكثير من الإحباط والعقبات التي تواجه أي عملية تقدم أو تطوير في ما يتعلق بواقع المرأة، لاسيما ما يحصل في الجانب التشريعي "وخاصة تعديل النصوص القانونية التي فيها إذلال وحط من شأن المرأة". وبينت الشيخلي "ومن موقع المسؤولية أعمل على تجاوز الإحباط والسلبية من خلال العمل معا"، منبهة إلى أن "الكتلة النسوية التي شكلناها داخل مجلس النواب، لا نريد لها تجاوز دور لجنة المرأة النيابية بل دعم اللجنة والعمل على تشكيل لوبي نسوي تحت قبة المجلس".

"بعض المشاركات في الجلسة أشارت إلى أننا في مجلس النواب لابد أن نرجع إلى كتلنا وأحزابنا، وأنا أؤكد عندما شكلنا الكتلة النسوية لم نعرض الأمر على الكتل التي ننتمي إليها"، مشددة على أن "قضية المرأة تحتاج إلى توحيد الرؤية والجهود، لكن هناك صعوبة في توحيد الرؤية بسبب اختلاف الإيديولوجيات، فهناك تعديلات وتشريعات نطالب بها لكنها تتعارض مع بعض نصوص للشريعة الإسلامية".

واستدركت الشيخلي "لكننا نستطيع تجاوز ذلك، إذ أن الدستور العراقي كما يقال ليس دستورا إسلاميا، وفي الوقت نفسه هناك من يعترض على التعديلات من منطلق إسلامي، وكذلك قانون العقوبات العراقي الذي يراد تعديله مصدره ليس الشريعة الإسلامية، لذا نحتاج إلى توحيد الجهود حتى من الناحية السياسية". رئيسة المنظمة التنسيقية العراقية للحكومات المحلية عضو مجلس محافظة المثنى وفاء فاضل الخالدي، قالت في حديثها لـ"المدى": إن العديد من الجلسات والمؤتمرات عقدت حول التمييز والعنف ضد المرأة وتعديل القوانين الخاصة بها "لكن لم نلمس من العضوات في مجلس النواب تبنيا حقيقيا لتعديل هذه القوانين".

وأشارت إلى أن "مؤتمرا سابقا عقد في شهر تشهرين الثاني من العام ٢٠١١، مع وزارة الدولة لشؤون المرأة وحضره رئيس الوزراء نوري المالكي، وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات كلفنا بها وزيرة المرأة ورئيسة لجنة المرأة في مجلس النواب، لكن كيف ينتهي الأمر بهذه التوصيات هذا ما لا نعرفه". وأفادت بأن من بين التوصيات "تعديل قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ قانون مجالس المحافظات، وكذلك المادة ١٣ من قانون ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ التي حددت نسبة النساء في مجلس المحافظة بأن تكون امرأة واحدة لكل اثنين من الرجال الفائزين، ما يعني أنه إذا لم يفز اثنان من الرجال في إحدى القوائم الانتخابية فلا حضور للمرأة، في حين أن المادة ٤٩، ثالثا من الدستور تحدد نسبة المرأة في مجلس النواب بأن لا تقل عن ٢٥٪". وذكرت الخالدي "طالبنا أيضا بأن تكون لمراكز حماية الأسرة في مديريات الشرطة في المحافظات بنايات مدنية مستقلة، إذ أن دخول المرأة إلى مركز الشرطة يتسبب لها بمشاكل كبيرة قد تنتهي بالطلاق والتعنيف من قبل العائلة بسبب الأعراف الاجتماعية". ولفتت إلى أنهم في مجلس محافظة المثنى أصدروا قرارا يمنع بموجبه (الفصلية)، واستبدال هذا العرف العشائري بمبلغ مالي يتراوح بين ٥٠٠ – ٥ ملايين دينار. وبحسب الأعراف العشائرية فإنه في حالات القتل على عشيرة القاتل دفع دية مالية (فصل) وكذلك امرأة أو اثنين أو أكثر تسمى (فصلية) وتكون هذه المرأة مسلوبة الحقوق وينتهي الحال بها إما أن تكون زوجة ثانية، أو تعيش حياة مذلة في بيت عائلة القاتل. المستشارة السياسية مسؤولة المكتب النسوي في التحالف الوطني لقوى الانتفاضة مي الرحال، تشير في حديثها لـ"المدى" إلى أن وضع المرأة العراقية مؤلم، مضيفة "نشعر بالفرح لوجود هذه الجلسات والمؤتمرات وما يتم طرحه خلالها، ونعتقد أنها جادة وتريد أن تغير وتصنع شيئا للمرأة، لكن الأهم هو التطبيق". وتابعت بالقول: "نجتمع وينتهي الاجتماع لكن ماذا يحصل بعد ذلك، أين التطبيق، ما الذي نحققه من هذه الطروحات، وهل هناك فعلا رغبة من المسؤولين بالتغيير، لا نعتقد أن هناك وجودا لدافع حقيقي لديهم بالتغيير أو تعديل وإلغاء أو تشريع قرارات وقوانين فعلا تخدم المرأة". ونبهت الرحال إلى أنه "على الجميع أن لا يتناسى أن المرأة هي نصف المجتمع وهي التي تلد النصف الآخر وبالتالي هي كل المجتمع، نتمنى أن تكون هذه المؤتمرات والاجتماعات وكل الطروحات التي تطرح تؤخذ بنظر الاعتبار ويتم تطبيق ولو جزء قليل كبداية وكخطوة أولى على الطريق، هذا ما نطمح إليه".

بسعر ٧٥٠٠ دينار للأمبير الواحد

ذي قار تحدد تشغيل المولدات الأهلية بـ١٢ ساعة يومياً

□ الناصرية / حسين العامل

قرر مجلس محافظة ذي قار تحديد ساعات التشغيل وسعر الأمبير لمولدات الكهرباء الأهلية بـ١٢ ساعة تشغيل يوميا مقابل ٧٥٠٠ دينار للأمبير الواحد شهريا، مقابل تجهيزها بالوقود المجاني المقرر المباشرة بتوزيعه مطلع الشهر المقبل.

وقال نائب رئيس مجلس المحافظة عبد الهادي موحان، خلال ترؤسه الاجتماع الدوري عقد أمس، وحضرته "المدى": إن مجلس المحافظة صوت بالأغلبية المطلقة على تحديد ساعات تشغيل المولدات الأهلية بـ١٢ ساعة يوميا بسعر ٧٥٠٠ دينار شهريا.

وأضاف إن العمل بهذه الآلية سيستمر على مدى أربعة أشهر اعتبارا من الأول من شهر حزيران المقبل ولغاية نهاية شهر أيلول من العام الحالي، هي مدة تجهيز المولدات بالوقود مجانا.

وكان عدد من أعضاء مجلس محافظة ذي قار قد اقترحوا جملة من الإجراءات لإدراجها ضمن ضوابط عمل المولدات الأهلية، من بينها أن يكون تجهيز كميات الوقود لأصحاب المولدات بحسب عدد المشتركين وليس وفق حجم المولدة وطاقتها التوليدية، مشيرين إلى قيام البعض من أصحاب المولدات بتشغيل المولدة لعدد قليل من أقاربهم ومعارفهم وليس لكامل الحي السكني.

كما شدد أحد الأعضاء على ضرورة متابعة عمل أصحاب المولدات ومحاسبة المخالفين منهم وفق القانون، مقترحا توزيع مهام المتابعة والمراقبة وفق القطاعات على أن يشرف كل عضو في مجلس المحافظة على قطاع معين.

إلا أن مجلس المحافظة قرر أن يكون العمل بتلك المقترحات وفقا لتقديرات غرفة عمليات الكهرباء التي شكلها مجلس المحافظة مؤخرا لإدارة ملف الكهرباء.

من جانبه، أكد منسق غرفة عمليات الكهرباء المهندس حسن وريوش الأسدي، توجيه الدعوة إلى اجتماع طارئ للمجالس البلدية ومسؤولي الشرطة في الوحدات الإدارية، فضلا عن رابطة المختارين لمناقشة آلية عمل المولدات الأهلية التي اقترحتها غرفة عمليات الكهرباء، وكذلك بحث إمكانية تطبيق تلك الآلية على أرض الواقع بعد إقرارها من قبل الأطراف المذكورة.

وكان مجلس محافظة ذي قار قد قرر مطلع الشهر الحالي تشكيل غرفة عمليات برئاسة محافظ ذي قار وعضوية أعضاء من مجلس المحافظة والدوائر المعنية لإدارة ملف الكهرباء خلال فصل الصيف ومعالجة واحتواء الأزمات التي يمكن أن تحصل خلال الفترة المذكورة.

الكهرباء تتعهد بزيادة حصة المحافظات من الطاقة

□ المدى / حسين الغزي

أعلنت وزارة الكهرباء أن جميع المحافظات ستزداد حصتها من الطاقة الكهربائية خلال الصيف الحالي.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في تصريح لـ"المدى": إن مجموع إنتاج الطاقة في البلاد سيصل إلى ٩٠٠٠ ميكاواط، "الأمر الذي سيولد ارتياحا لدى المواطن الذي بات يتذمر من ساعات القطع المبرمج والتي وصلت في بعض المحافظات إلى أكثر من ١٦ ساعة".

وأضاف إن الوزارة "تسعى إلى التعاقد مع شركات عالمية متخصصة في مجال توليد الكهرباء لحل هذه الأزمة المتفاقمة التي أرهقت المواطن".

وأوضح أن للوزارة آلية في توزيع الكهرباء بين المحافظات "إذ أنها تعتمد الكثافة السكانية والمشاريع الحكومية المنفذة في المحافظة"، مضيفا أن بعض المحافظات "قامت باستيراد الطاقة كمحافظة كركوك التي باتت تستورد ٢٠٠ ميكاواط من إقليم كردستان، بالإضافة إلى حصتها من الشبكة الوطنية، ما يسهم بزيادة ساعات التشغيل".

وتابع بالقول: إن محافظة البصرة ستزود بـ٣٠٠ ميكاواط من خلال التعاقد على شراء الطاقة مجهزة من قبل البوارج الراسية في الموانئ العراقية وهو ما يسهم في حل أزمة الكهرباء في المحافظة.

يذكر أن مجالس المحافظات أبدت استياءها من وزارة الكهرباء بسبب قلة تجهيزها بالطاقة ولعدم صيانة المنظومات الكهربائية باستمرار، فيما صرح رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار حسين العوادي في وقت سابق لـ"المدى" بأن حصة المحافظة خلال الصيف الحالي ستكون ساعة ونصف الساعة تشغيل مقابل أربع ساعات إطفاء يوميا، "وهذه الحصة مقررة من قبل وزارة الكهرباء"، بحسب ما ذكر.

المباشرة بتوزيع الوقود على المولدات الكهربائية المسجلة لشهر حزيران

□ بغداد / قيس عيدان

باشرت شركة توزيع المنتجات النفطية توزيع حصة شهر حزيران من الوقود المجاني لأصحاب المولدات الكهربائية المسجلة لدى الشركة ابتداء من ٢٠١٢/٥/٢٥.

وقال مدير الشركة علي عبد الكريم الموسوي لـ"المدى": إنه تمت المباشرة بتوزيع الوقود المجاني على المولدات الكهربائية المسجلة لدى شركته، بواقع ٣٠ لترا لكل (KV) واحد.

وبين أن عدد المولدات المسجلة في بغداد يبلغ ٨١٣٥ مولدة تخدم المناطق السكنية وتصل طاقتها الإجمالية ٢١٠٠ ميكاواط، بواقع تشغيلي لمدة ١٠ ساعات يوميا.

مجلس محافظة الأنبار ينفي اكتشاف مقبرة جماعية

□ بغداد / هالة كريم

نفى رئيس مجلس محافظة الأنبار وجود أي مقبرة جماعية تضم رفات ضحايا من أهالي كربلاء، فيما صادق مجلس النواب على إقالة رئيس مجلس المحافظة وتكليف نائبه لحين انتخاب رئيس جديد. وقال رئيس المجلس وكالة سعدون عبيد شعلان في تصريح لـ"المدى": إن الجهات الأمنية والدوائر الصحية كافة في الأنبار لم تكتشف أي مقبرة جماعية لضحايا مغدورين تم قتلهم خلال السنوات الماضية، ولم تكتشف أي رفات لضحايا بين منطقتي الرحالية والنخيب جنوب شرق الرمادي، وهذا الأمر غير دقيق وليس له صحة تماما".

وأشار إلى أن "هذا الخبر جاء على خلفية صدور مذكرة اعتقال بحق رئيس مجلس محافظة كربلاء من قبل الجهات القضائية للتحقيق معه على خلفية اعتقاله عددا من أهالي الرطبة غربي الأنبار".

وكانت محكمة جنايات قضاء الرطبة قد أعلنت أن قاضي التحقيق الأول أصدر مذكرة اعتقال بحق رئيس مجلس محافظة كربلاء على خلفية شكوى تقدم بها أحد المواطنين المعتقلين عقب جريمة النخيب.

وتابع شعلان "هناك قضايا قانونية وأخرى سياسية، لكن أمر القبض على رئيس مجلس محافظة كربلاء هو قضية قانونية والأجدر أن تكون الاستجابة قانونية أيضا بعيدا عن التراشق الإعلامي". وأوضح أن "سبب إصدار مذكرة الاعتقال هو شكوى من قبل المواطنين الذين قام رئيس مجلس محافظة كربلاء محمد الموسوي باعتقالهم من دون أوامر قبض رسمية"، مضيفا "لقد جاب بهم شوارع كربلاء وسط إطلاقات نارية واحتفال على أنه قام بالقبض على المجرمين، وقام أيضا بتعذيبهم، وما تزال آثار التعذيب على أجسادهم، وفي ما بعد ألقي القبض على المجرمين الحقيقيين الذين نفذوا جريمة النخيب". وتساءل "لماذا في هذا التوقيت بالذات ظهرت قضية وجود مقبرة جماعية في منطقة الرحالية تعود لأهالي كربلاء".

إلى ذلك صادق مجلس النواب على قرار مجلس محافظة الأنبار بإقالة رئيسه مأمون سامي رشيد العلواني من منصبه.

وقال مصدر مطلع في مجلس المحافظة في تصريح لـ"المدى": إن "مجلس النواب صادق على قرار مجلس محافظة الأنبار بإقالة رئيسه مأمون سامي رشيد العلواني من منصبه، وكلف نائبه سعدون عبيد شعلان بإدارة المجلس لحين انتخاب رئيس مجلس جديد". يذكر أن مجلس محافظة الأنبار صوت على إقالة رئيسه مأمون سامي رشيد العلواني بالأغلبية بعد طلب استجوابه، لسوء إدارته والتحقيق معه في مخالفات دستورية وقانونية، ولكنه لم يحضر جلسة الاستجواب.